

## العلاقة بين كفاءة مجلس الادارة وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة دراسة اختبارية لحالة العراق

أ. د. مؤيد محمد علي الفضل م. فراس خضير الزبيدي م. نوال حربي راضي  
تاريخ استلام البحث: 2014/6/30 تاريخ قبول النشر: 2014/7/8

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين كفاءة مجلس الادارة وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة وقد كانت عينة الدراسة مكونة من جميع الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2012 والبالغ عددها 91 شركة وقد استخدم الباحثون Lillefors test for normality لاختبار ما اذا كانت العينة تتوزع توزيعاً طبيعياً من عدمه وقد توصلت الدراسة الى جملة نتائج منها تباين الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية للشركات العراقية وان أكثر المعلومات أهمية بالنسبة للمستخدم العراقي هي تلك المتعلقة بالجوانب المالية للشركات والتي تفصح عنها القوائم المالية.

### The relationship between the efficiency of the Board of Directors and the quality of accounting disclosure in light of the Agency Theory Experimental study of the state of Iraq

Prof.  
Mo'eyad M. Ali Al-Fadl

Lecture:  
Firas Kh. Al-Zubaidi

Lecture:  
Nawal H. Radhi

### Abstract

This study aimed to statement the relationship between the efficiency of the Board of Directors and the quality of accounting disclosure in light of the agency theory has been the study sample consisting of all registered companies in the Iraqi market for securities for the year 2012's 91 companies have used the researchers Lillefors test for normality to test whether the sample is distributed normally distributed or not. The study found among the results of which contrast the relative importance of the information that is disclosed in the financial reports of Iraqi companies and the most important information for the user Iraq are those related to the financial aspects of the company, which discloses financial statements.

### المقدمة

يمثل الافصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية والمهمة التي يركز عليها الفكر المعاصر وذلك لارتباطه الوثيق بإحدى الوظائف الرئيسية وهي وظيفة الاتصال المحاسبي فعن طريق الافصاح يتم تصميم واعداد التقارير المالية التي تهدف الى اشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالشركة خلال فترة النشاط، كما تعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الادارة المستقبلية. وقد ابرزت العديد من الدراسات أهمية الافصاح في توفير المعلومات عن أداء الشركات ومركزها المالي التي تغطيها التقارير المالية حيث أوضحت دراسة (Al-Akra et al., 2010) الفوائد التي يمكن ان تجني نتيجة تحليل المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، اذ من خلال تحليل محتوى المعلومات للتقارير المالية يمكن التنبؤ بقدرة الادارة في الايفاء بالتزاماتها وأدائها المستقبلي، وبالتالي ترشيد قرارات المستثمرين، خاصة ذوي القدرات الفنية المحدودة في فهم

وإدراك مضمون المعلومات المحاسبية، والحد من الآثار السلبية الناتجة من استخدام صيغ وأساليب ما يعرف بالهندسة المالية في تقييم مستوى المخاطرة والعائد المتوقع وقياس التدفقات النقدية. كما بينت البحوث التي أجريت في مجال كفاءة السوق المالي، أن الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح يسد كل الثغرات التي تسمح باختراق البورصات على نحو يضر باستقرارها ويحميها من الممارسات غير القانونية، مثل تسريب الإشاعات واستخدام معلومات غير متاحة للجمهور والمستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية إلى جانب دورها في تحقيق أفضل تخصيص للموارد المتاحة والمحافظة على كلفة رأس المال وذلك في ظل التغيرات الهيكلية في طبيعة المتعاملين في الأسواق المالية واستراتيجياتهم بالشكل الذي يجعل من بورصات الأوراق المالية أقرب إلى حالات المضاربة منها إلى كونها ساحات استثمار (Schleicher et al., 2007).

وقد تزايدت أهمية الإفصاح في العقد السابقيين وذلك على خلفية الممارسات الإدارية الانتهازية والمتمثلة في استغلال مساحة الحرية المتاحة للإدارة للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة في إطار من الإفصاح الذكي عن الأداء، وما ترتب على تلك الممارسات الانتهازية من آثار سلبية ممثلة في ظهور حالات فشل الأعمال وانهيار العديد من الشركات العملاقة مثل شركة انرون ورودك الأمريكيتين حتى بات الإفصاح والشفافية أحد الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية وبات يمثل درجة من الأهمية بحيث أصبح المعيار الرئيسي لترتيب الشركات في السوق الأمريكي من قبل المؤسسات المالية الكبرى مثل (Mensah et al., Standard and Moody, poor 2006) فضلاً عن كونه أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات ودورها الفاعل في احكام الرقابة على ادارات الشركات لمنعها من اساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسن أدائها وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية الذي يجنبها الانزلاق في غيابات الغش والتلاعب (Norwani et al., 2011 Shuli, 2011).

وإزاء هذه الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبية فقد شهد الفكر المحاسبية في العالمين العربي والغربي جهوداً حثيئة لبناء مقاييس للشفافية والإفصاح، مثل جهود منظمة التنمية والتعاون الدولي التي أثمرت عن تقديم مؤشر للإفصاح مكون من ثمانية محاور أساسية هي النتائج المالية والتشغيلية، والملاك الشركة، وأهداف الرئسيين للاسهم وحقوق التصويت، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمخاطر التي تواجه الشركة، وأصحاب المصالح، وأخيراً هيكل واجراءات الحوكمة وكذلك جهود الهيئة العامة للرقابة والإفصاح في مصر (Ebaid, 2011) فضلاً عن محاولات العديد من الباحثين لتطوير مؤشرات للإفصاح مثل (عبد الملك، 2006)؛ (اسماعيل وعبيد، 2007)؛ (Hassan and Marston, 2010) كما سعى البعض إلى قياس جودة الإفصاح ومدى تأثيرها ببعض التغيرات مثل آليات حوكمة الشركات (Alzoubi, 2012): (Setayesh and Kazemnejed, 2012)؛ (Salteh et al., 2011) وامتداداً لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوي من الفكر المحاسبية تأتي الدراسة الحالية التي تستهدف تقديم أدلة مستمدة من واقع البيئة العراقية عن علاقة جودة الإفصاح المحاسبية في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بكفاءة مجلس الإدارة.

### أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من النقطتين الآتيتين:

1- يقول Michelin and Parbonetti ان حرية الإدارة في الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية قد تمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة أداء الشركة في إطار ما يعرف بالإفصاح الذكي، إلا أنها بالتأكيد ستؤثر في دقة وعدالة التقارير المالية (Michelson and Parbonetti, 2012)، وعليه فإن نتائج اختبار مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ستعطي رؤية أوضح عن مدى العلاقة بين المتغيرين، ومن ثم الحكم على كفاءة وفعالية تلك الآليات في التأثير على وصول

المعلومات الملائمة لجميع مستخدمي التقارير المالية وبالشكل الذي يضمن فرص متساوية للجميع في الحصول على المعلومات.

2- ان البحث في مضمون العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الافصاح بحد ذاته يعد من الأهمية في فكر المحاسبة المالية ، وذلك ليس لأن الافصاح والشفافية كان من أهم دواعي الحاجة الى الحوكمة فحسب، وانما الى عدم وجود اطار فكري متفق عليه يحدد طبيعة أهدافها فيما اذا كانت نظاماً للرقابة أم بوصفها مجموعة من العلاقات أو هيكلًا لوضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف، وعليه فان ما ستفسر هذه الدراسة من نتائج يمكن أن ترسم ملامح ذلك الاطار، وبذلك تعد هذه الدراسة مساهمة جادة من قبل الباحثين في اثراء أدبيات هذا الموضوع الحيوي الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي من لدى الباحثين في الوطن العربي عموماً وفي العراق خصوصاً.

### الإطار النظري للدراسة

الخلفية الفكرية لعلاقة نظرية الوكالة بحوكمة الشركات وجودة الافصاح المحاسبي: على خلفية ظاهرة الملكية الغائبة برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركة بانها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة والضمنية بين طرفين هما : حملة الأسهم (الموكل) والادارة (الوكيل) يكلف على أساسها الطرف الثاني القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول ويفوض صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنه، وقد بين (Jensen and Meckling , 1976) في معرض شرحهما لسلوكيات حملة الأسهم والادارة ان دور الادارة في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم والمتمثل في ادارة الموارد المالية المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عن كل الأطراف المهمة بالشركة التي لها علاقة مصلحة معها ينبغي أن يكون (هذا الدور) بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج ايجابية تفوق تكلفة الفرصة البديلة التي كان ممكن استثمار هذه الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم ، وأوضحا ان ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الادارة بمالك الشركة الوحيد حيث تتوافق عندها منفعة الادارة مع منفعة حملة الأسهم وتكون على نسق واحد وتخفي عندها مشكلة تعارض المصالح، ولكن عندما يتفتت رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم وتظهر الحاجة الى الاستعانة بالخبرات الادارية من خارج حملة الأسهم، فان ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم خاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من ادائها المتميز لموارد الشركة الا بالقدر المتفق عليه فالتباين بين حقوق السيطرة الادارية وحقوق حملة الاسهم في التدفقات النقدية ، ويقود الى انحراف الادارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك من خلال اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية من جهة، وتزيد تعرض حملة الأسهم لمخاطر الأعمال الناشئة من التباين بين التدفقات النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة والتدفقات النقدية الخارجية المتفق عليها مع الادارة من جهة ثانية وعليه فان انفصال الملكية عن الادارة يجعل حملة الأسهم في موقف لا يمكن فهم وملاحظة جميع تصرفات وقرارات المديرين، مما يصعب عليهم معرفة أحوال ومستقبل الشركة وبالتالي ان يحددوا ما اذا كان المديرين يسعون الى تعظيم ثروتهم من عدمه، وخاصة في ظل محدودية قدرتهم في الحصول على المعلومات وانتقائية الادارة في الافصاح عن المعلومات، وذلك ما يعرف في الفكر المحاسبي بـ (عدم تماثل المعلومات) (Brazegar , 2008) مما يعني ذلك تعقيد مشكلة الوكالة في اتجاهين أساسيين : الأول صعوبة مراقبة حملة الأسهم لأنشطة وفعاليات الادارة مما يضطرهم الاستعانة بوسائل رقابية اضافية من شأنها أن تزيد من تكلفة الوكالة، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في السلوك اللاأخلاقي للمديرين والذي من تداعياته عدم أداء المديرين لواجباتهم المناطة بهم والاختيار العكسي الذي يشير الى التصرفات غير الرشيدة لحملة الأسهم بسبب الاختيار غير الكفوء للاستثمارات مما يترتب عليه عدم استثمار الموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق نواتج ايجابية ويعظم ثروة حملة الاسهم (Kao and Wei, 2014) .

ويظهر تأثير عدم تماثل المعلومات على حملة الأسهم بشكل جلي عندما يحاول المديرون التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي باتجاه تقييمها بأكثر من حقيقتها، وذلك أما عن طريق تدخل الإدارة بتجميل المعلومات من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح أو عن طريق تسريب بعض المعلومات والذي أي التأثير - سرعان ما يكتشفه المتعاملين في السوق فتكون ردود فعلهم العكسية نحوه سلبية للغاية على أسعار أسهم الشركة، مما يؤدي الى تكبد حملة الأسهم خسائر رأسمالية في الأغلب الأعم تفوق العوائد المتحققة من اجراء تلك الممارسات اللاأخلاقية للمديرين، وقد أوضح (Brown and Hillegeist , 2007) في بحثها الموسوم (كيف تؤثر جودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات) ان السبب الأساس وراء العلاقة العكسية بين جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات يعود الى الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من حملة الأسهم والإدارة والذي يجعل سلوك الطرفين في اتجاهين متعارضين يقودان في النهاية الى فشل السوق ومن ثم الأضرار في مصلحة حملة الأسهم، خاصة عندما تقوم الإدارة باستخدام المعلومات المحاسبية في التأثير على حركة الأسهم في السوق المالي من خلال الأخبار السيئة أو حتى الجيدة أو التأثير على هيكل التمويل وكلفته من خلال التلاعب في الإفصاح عن المركز المالي للشركة ونسبة مديونيتها ودرجة مخاطرتها اللانظامية، أما دراسة (Rostam and Salehi) فقد بينت ان محدودية قدرة المتعاملين في السوق من الحصول على المعلومات الكافية لترشيد قراراتهم الاستثمارية يتطلب ضرورة إعادة هندسة وترتيب وتجميع بنود التقارير المالية بالشكل الذي يساهم في تقليص فجوة عدم التماثل (Rostam and Salehi , 2011) .

ولقد كانت الآثار السلبية المترتبة على فجوة معلومات واستمرار تجاهل الإدارة للمتطلبات الهادفة الى تحسين جودة الإفصاح من أبرز العوامل الدافعة لظهور حوكمة الشركات كمصطلح علمي واستخدامه كوسيلة للرقابة على تصرفات الإدارة ابان بداية عقد التسعينات ذلك بوصفه نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء المديرين في الشركة بالشكل الذي يحقق أهداف المساهمين ويحد من تضارب المصالح، وعليه فهي تبحث في الآليات الكفيلة لضمان تحفيز الإدارة نحو الاداء المتميز والانتاجية العالية من جهة، والحيلولة دون الوقوع في المحذور الذي يؤدي الى الأضرار في أداء الشركة ومن ثم في قيمتها السوقية، وبالتالي في ثروة حملة الأسهم من جهة ثانية ، كما تشير الى البحث في أفضل ممارسات الإفصاح والشفافية لحماية حقوق صغار الاسهم (Ettredge et al . , 2011) وبناءً على ذلك الفهم فان عمل حوكمة الشركات يستند على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في السلوك اللاأخلاقي والرقابة والمساءلة واخيراً الشركة وتحقيق أهدافها وتفعيل رقابة هيئات أسواق المال والأطراف الرقابية الأخرى وذلك من خلال الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات وعلى هذا الأساس أصبح الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسة لحوكمة الشركات وبلا شك ان الالتزام بهذا المبدأ يتطلب وجود آليات عرفت بالأدبيات الداخلية وان الحكم على فعالية هذه الآليات بات من منظور الأرقام المحاسبية ومدى قدرتها في تقليص فجوة عدم التماثل، مما يعني ان جودة الإفصاح المحاسبي هو نتيجة حتمية لكفاءة وفعاليات آليات حوكمة الشركات (Apostoloa and Nanopoulos , 2009) .

### منهجية البحث

#### أولاً: مشكلة الدراسة

ان العوامل البيئية التي تميز فكر وسلوك المستثمرين في العراق واتجاهات ثقافة المديرين السلبية نحو علاقة الوكالة بسبب الانتهازية الادارية ونقشي الفساد الاداري قد يقوض من صحة فرضية اعتبار كفاءة مجلس الإدارة قضية هامة في تعظيم ثروة حملة الأسهم وحرص منافعهم مع منافع المديرين للحد من مشكلة الوكالة مما يؤسس ذلك الى بروز مشكلة تتمثل بعدم تماثل المعلومات ومن ثم عدم جودة الإفصاح في التقارير المالية وعلى هذا الأساس يمحور الباحثون مشكلة دراستهم بالسؤال الآتي:

هل يوجد لكفاءة مجلس الادارة دور هام في تحسين جودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة؟

### ثانياً: فرضية الدراسة

يعد مجلس الادارة أحد الآليات الهامة الحاكمة للمديرين في الشركات من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم بشكل مباشر ويتولى مجلس الادارة مهمة المراقبة على المديرين للحد من سلوك غير مرغوب فيه ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف الى تعظيم الأرباح، ولكي يستطيع مجلس الادارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل ترى الأدبيات ضرورة توافر فيه خاصيتين هما: حجم المجلس والاستقلالية، أما خاصية الحجم فقد وجدت الدراسات انه من الحكمة الاهتمام بعدد مجلس الادارة وجعله لا يتجاوز سبعة افراد في أحسن الأحوال وذلك انطلاقاً من فكرة ان المجالس كبيرة الحجم غالباً ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة انجاز المهام وانخفاض فعالية القرارات المتخذة من قبله وقد أشار الى ذلك Jensen بقوله عندما يكون مجلس الادارة صغيراً يعمل على تحسين الأداء بينما عندما يتجاوز عدد أعضاء المجلس (7) او (8) أشخاص ستكون احتمالية عمله بكفاءة وفعالية أقل (Jensen, 1993) وقد تباينت نتائج الدراسات الميدانية التي اختبرت أثر حجم مجلس الادارة في جودة الافصاح فيما وجد كل من (Ahmed et al, 2006) (Bradbury et al., 2006) ان مجلس الادارة الكبير يقلل من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وبالتالي من جودتها، ووجد كل من (Byard et al, 2006) (Firth et al., 2007) العكس، إذ أوضحت تلك الدراسات بان كلما ارتفع عدد أعضاء مجلس الادارة كلما زادت قيمة التقارير المالية للشركة، أما دراسة (يوسف، 2012) التي اجريت على عينة مؤلفة من 78 شركة سورية، فقد وجدت ان حجم مجلس الادارة لا يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية.

أما فيما يخص استقلالية مجلس الادارة فيعتقد الباحثون انها أكثر أهمية من خاصية حجمه في مجال التأثير على فعالية المجلس الإشرافية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصلحتهم الذاتية وتتجسد خاصية الاستقلالية من خلال البعدين الآتيين: البعد الأول عدد الاعضاء الخارجيين والمنطق وراء هذا البعد هو ان الأعضاء الخارجيين غالباً ما يكونون أكثر حرصاً من المديرين التنفيذيين على حملة الأسهم وكذلك انطلاقاً من سعيهم الحثيث الى تحسين سمعتهم المهنية فيما يتعلق بقدراتهم وخبراتهم في الرقابة على القرارات الإدارية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية استقلالية مجلس الادارة في تحسين جودة الافصاح المحاسبي فقد بين كل (Qin and Dimitropoulos and Asteriou, 2010) (Wenyao, 2011) ان وجود اعضاء خارجيين ضمن مجلس الادارة له أثر ايجابي على جودة التقارير المالية، في حين أوضحت دراسة (Petra, 2007) (Ahmed et al., 2006) ان لا تأثير لهذا البعد على جودة الافصاح المحاسبي، اما البعد الثاني فيتمثل في فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الادارة والمدير العام، حيث ينظر المساهمون الفاعلون وكذلك المعينين بالحوكمة الى هذا البعد على انه وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الادارة واعضائه، ما يدفع بالمديرين الى تحسين أدائهم والارتقاء به الى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها، وهو على عكس حال دمج الدورين، إذ ان دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الادارة سيجعل الشركة تحت ادارة شخص واحد وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص السيطرة على المعلومات المتاحة على أنشطة الشركة ويقدمها الى مستخدميها بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفعاليته في الرقابة على المديرين ويزيد من أثر عدم تماثل المعلومات (يوسف، 2012)، (Ahmed et al, 2006) (Byard et al., 2006) (Firth et al. 2007) ولكن في المقابل وجد كل من (Ahmed et al, 2006) (Petra et al, 2007) عدم وجود أي تأثير للفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير العام، وتأسيساً على ما تقدم يبنى الباحثون فرضيتهم الخاصة بهذه الآلية وكما يلي:

$H^1$ : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاءة مجلس الادارة ممثلة في خاصيتي الحجم والاستقلالية، وجودة الافصاح المحاسبي.

## ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جميع الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2012 والبالغ عددها 91 شركة، والموزعة على خمسة قطاعات اقتصادية وكما مبين في الجدول رقم (1) الذي يظهر استحواذ القطاع المالي والمصرفي على بقية قطاعات النشاط الاقتصادي حيث يشكل نسبة 38.5% بينما يحتل القطاع الزراعي المرتبة الأخيرة باستحواده على نسبة 7.7% كما يوضح الجدول المذكور ان النسبة الأكبر من الشركات تتصف بتدني مستوى جودة الإفصاح فيها وان الجزء الأقل منها ذات جودة عالية، مما يؤكد ذلك أهمية فحص دور آليات حوكمة الشركات في هذا المجال.

## جدول رقم (1)

## وصف مجتمع وعينة الدراسة من حيث جودة الإفصاح

جودة الشفافية والإفصاح المحاسبي						مجتمع الدراسة		القطاعات الاقتصادية
ضعيفة الجودة		متوسطة الجودة		عالية الجودة		%	العدد	
%	العدد	%	العدد	%	العدد			
54.3	19	28.6	10	17.1	6	38.5	35	مالي
60.7	17	21.4	6	17.9	5	3.8	28	صناعي
54.6	6	36.4	4	9	1	12	11	خدمي
90	9	10	1	-	-	11	10	سياحي
71.4	5	28.6	2	-	-	7.7	7	زراعي
61.5	56	25.3	23	13.2	12	100	91	المجموع

## رابعاً: تحديد الاسلوب الاحصائي المناسب لاختبار الفرضيات

قبل تقرير الاسلوب الاحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها ينبغي اختبار ما اذا كان توزيع المجتمع الأصلي الذي سحبت منه العينة طبيعياً من عدمه، ولهذا الغرض يستخدم الباحثون *Lillefors test for normality* الذي يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتوسط مجموع الموجودات لعينة الدراسة، حيث تم اختبار الفرضية الآتية:

$H_0$ : ان بيانات عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع الأصلي ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

وقد تم اجراء الاختبار على اساس النموذج التالي:

$$T = \sup (x) | F^*(x) - S(x) |$$

حيث ان:

$\text{Sup}$  = اكبر فرق او مسافة عمودية بين  $F^*(x)$  و  $S(x)$

$F^*(x)$  = دالة التوزيع المعياري

$S(x)$  = دالة التوزيع الاختباري للعينة

وبعد اجراء الاختبار وجد ان قيمة  $S(x)$  كانت 0.365 وهي اكبر من قيمة  $W_{.95}$  الجدولية، وعليه ترفض فرضية العدم، ومن ثم فانه ينبغي استخدام الاختبارات الاحصائية اللابارامترية (اللامعلمية)، وعليه سيعتمد الباحثون على اختبار سبيرمان لفحص العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وكفاءة آليات حوكمة الشركات.

## نتائج الدراسة

تشير نتائج سبيرمان الى قبول فرضية وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كفاءة مجلس الادارة وجودة الإفصاح المحاسبي لجميع محاور مؤشر الإفصاح باستثناء ثلاثة منها وهي: المحور الخاص بمعلومات نتيجة النشاط التشغيلي ومحور المعلومات عن العاملين ومحور مكتب التدقيق حيث أظهرت نتائجها عدم قبول الفرضية المذكورة وكما مبين في الجدول رقم (2).

## جدول رقم (2)

## نتائج اختبار العلاقة بين كفاءة آليات حوكمة الشركات وجودة الإفصاح

نتائج اختبار آلية كفاءة مجلس الادارة	
--------------------------------------	--

قاعدة القرار	مستوى المعنوية %	القيمة المحسوبة	
تقبل الفرضية	4.6	0.227	المعلومات العامة عن الشركة
كذا	4.3	0.223	المعلومات عن مجلس الادارة
كذا	4.15	0.235	المعلومات عن الهيكل التمويلي للشركة
كذا	4.6	0.225	المعلومات عن السياسات المحاسبية
كذا	2.7	0.295	المعلومات عن موجودات الشركة
ترفض الفرضية	(6,8)	(0,205)	المعلومات عن نتيجة النشاط التشغيلي للشركة
تقبل الفرضية	3.65	0.273	المعلومات عن تنبؤات الادارة.
كذا	4.15	0.243	المعلومات عن الفرص والتهديدات
ترفض الفرضية	5.2	0.225	المعلومات عن العاملين في الشركة
كذا	6.1	0.206	المعلومات عن مكتب التدقيق

أما المحاور التي أظهرت نتائجها بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية مع كفاءة مجلس الادارة انما هي نتيجة منطقية لأنها تعكس تدني مستوى كفاءة معظم مجلس ادارات الشركات العراقية، وبالتالي عدم اكترائها بأهمية الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية، وكما مبين في الجدول رقم (3) الذي يظهر ان 52.7% من الشركات موضع الدراسة لا تتمتع مجالس ادارتها بالكفاءة المطلوبة.

### جدول (3)

#### التوزيع التكراري لكفاءة مجلس الادارة

ضعيف الكفاءة	متوسط الكفاءة	عالي الكفاءة	الفئات
48 شركة	27 شركة	16 شركة	عدد الشركات
52.7%	29.7%	17.6%	النسبة

أما النتيجة الجديرة بالاهتمام في هذا الخصوص وكما هي مبينة في الجدول رقم (4) هي العلاقة العكسية (وان كانت غير معنوية) بين المحور السادس الخاص بنتيجة النشاط التشغيلي للشركة وجودة الافصاح المحاسبي التي تشير بوضوح لدور هيمنة كبار حملة الأسهم على مجالس الادارات في التأثير على نتيجة النشاط وتوجيهها نحو أهدافهم ، بدلالة العلاقة الطردية بين نسبة كبار حملة الاسهم في مجلس الادارة وعملية ممارسة ادارة الربح، اذ لاحظ الباحثون من خلال المسح الميداني للشركات عينه الدراسة ان 76.9% منها يهيمن على مجالس ادارتها كبار حملة الأسهم فضلاً على اتصافها بكونها شركات عائلية أكثر مما هي شركات مساهمة، مما أدى ذلك الى الدفع باتجاه ممارسات ادارة الربح حيث تبين من نتائج اختبار (Miller , 2009) الذي اجراه الباحثون بان جميع تلك الشركات وبدون استثناء تمارس ادارة الربح سواء بالاتجاه الايجابي بهدف التأثير على حركة أسعار الأسهم في السوق واعطاء صورة مشرقة عن أداء الشركة ومستقبلها المالي أو بالاتجاه السلبي وذلك على ما يبدو بدوافع تخفيض تكاليفها السياسية عن طريق تخفيض الدخل الخاضع للضريبة ومما يؤكد ما ذهب اليه الباحثون في تفسيرهم لتلك النتيجة عدم اهتمام مجلس الادارة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمكتب التدقيق الذي أظهر الاختبار الاحصائي عدم وجود علاقة احصائية ذات دلالة معنوية مع مجلس الادارة. ويقود التحليل السابق بلا شك الى استنتاج مفاده ان ممارسة ادارة الارباح تعد أحد المقاييس الهامة لعدم جودة الافصاح المحاسبي.

### جدول رقم (4)

#### توزيع الشركات بحسب كفاءة آلية مجلس الادارة ونسبة هيمنة كبار حملة الأسهم.

المجموع	كفاءة مجلس الادارة				نسبة هيمنة كبار حملة الأسهم
	واطنة الكفاءة		عالي الكفاءة		
%	العدد	%	العدد	%	العدد
76.9	70	96.6	57	40.6	13
23.1	21	3.4	2	59.4	19
100%	91	100%	59	100%	32

## الاستنتاجات والتوصيات والآفاق المستقبلية

## أولاً: الاستنتاجات

- اسفرت الدراسة عن جملة من الاستنتاجات التي يمكن اجمالها بالنقاط التالية:
- 1- تباين الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات العراقية وان أكثر المعلومات أهمية بالنسبة للمستخدم العراقي هي تلك المتعلقة بالجوانب المالية للشركة والتي تفصح عنها القوائم المالية، في حين ان المستخدم العراقي لا يكثرث بتنبؤات الادارة ولا يرى أهمية كبيرة للمعلومات التي تخص مجلس الادارة والعاملين، مما يعني ذلك قصور في الثقافة المحاسبية للمستخدم العراقي وان اعتماده في قراراته الاستثمارية على النصائح وربما الاشاعات أكثر مما هي على معلومات التقارير المالية.
  - 2- هيمنة كبار حملة الأسهم على مجلس ادارات معظم الشركات، مما انعكس ذلك على كفاءة مجلس الادارة ومن ثم على مستوى جودة الإفصاح بشكل عام وسيادة ظاهر ادارة الأرباح التي اكدتها نتائج الدراسة بانها مقياس فعال لعدم جودة الإفصاح.

## ثانياً :- التوصيات

- في ضوء استنتاجات الدراسة يوصي الباحثين بما يلي:-
- 1- ضرورة قيام مجلس ادارة سوق العراق للأوراق المالية بضرورة اعداد مؤشر للإفصاح تلتزم به الشركات العراقية وتحديد عقوبات في حالة مخالفة ذلك وتقييم مجالس ادارات الشركات بشكل دوري.
  - 2- تفعيل لجان التدقيق والرقابة الداخلية في الشركات العراقية من خلال قانون ينظم تشكيل تلك الجهات ويوفر الحماية لأعضائها.
  - 3- ضرورة قيام مجلس ادارة سوق العراق للأوراق المالية بمراقبة سجل المساهمين في الشركات للحد من ظاهرة هيمنة كبار حملة الاسهم وحماية حقوق الاقليات والتقليص من ظاهرة الشركات العائلية في العراق التي باتت السمة المميزة لتلك الشركات .

## ثالثاً:- الآفاق المستقبلية:

- من أجل تسليط المزيد من الضوء على الموضوع وتقديم أدلة للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي يقترح الباحثون دراسة المواضيع الآتية:
- 1- العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والعوائد السوقية للأسهم.
  - 2- أثر آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي.
  - 3- العلاقة بين كلفة رأس المال وكفاءة الآليات.
  - 4- دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات.

## المصادر

- 1- اسماعيل، زكريا محمد الصادق و ابراهيم السيد عبيد، (2007) "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في السوق المصري، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، المؤتمر السنوي الرابع، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 1-29 .
- 2- عبد الملك، احمد رجب، (2006)، " اطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الاوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارية وادارة الاعمال، جامعة حلوان، ص 13-694 .
- 3- يوسف، علي، (2012)، " اثر استقلالية مجلس الادارة في ملائمة معلومات الارباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الاسواق المالية: دراسة تطبيقية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، ص 223-253.



- 4- Ahmed, Hossian and M. Adams, (2006), "The Effects of Board Composition and Board size on The In formativeness of Annual Accounting Earing". Corporate Governance: An International Review, Issue 18. pp.418-431 .
- 5- Al-Akram Mahmoud, Ian A. Eddie and Mohammed J. Ali (2010), "The influence of Introduction of Accounting Disclosure regulation on Mandatory Disclosure Compliance: Evidence from Jordan", The British Accounting Review, vol. 42 m issue 3, September. pp. 107-186 .
- 6- Alzoubi, Ebraheem saleem S. (2012), "Board Characteristic and Financial reporting Quality Among Jordanian listed Companies ; proposing Conceptual Framework ", School of Doctoral student (European Union ) Journal, pp. 17-21 .
- 7- Apostolou, Apostolou K and Konstantions A. Nanopoulos, (2009), "Voluntary Accounting Disclosure and corporate Governance Evidence from Greek listed Firms," International Journal Accounting and Finance, vol.1 Issue 4, pp. 395-414 .
- 8- Barzegar B., Mahdi S., (2008), "Re-emerging of agency problem; Evidence from practicing Non-Audit Service by Land pendent Auditors," Journal Audit pract., vol.5 Issue 2, pp. 55-66.
- 9- Brown, S. and S.A Hillegeist, (2007), "How Diclosure Quality Effect, the level of Information Asymmetry" Review of Accounting stdies, vol. 12, issue 8, pp. 443-477.
- 10- Byrad, D, Y.Li and J. Weintrop, (2006), "Corporate Governance and Quality of Financial Analyst's Information", Journal of Accounting and public policy, vol.25, pp, 609-625.
- 11- Dimitropoulos, P. and D. Asterious, (2010). "The Effect of Board Composition on the In formativeness and Quality of Annual Earnings: Empirical Evidence from Greece", Research in International Business and Finance, Issue 24, pp. 190 -205.
- 12- Ebaid and Ibrahim El-Sayed,(2011),"The value relevance at Accounting-Based performance Measure in Emergin Economies: the case of Egypt", management Research review, vol. 35, Issue 1.
- 13- Etterdge, Mike, Karla J., mary S and Qian wang, (2011), "The Effects of Firm size, Corporate Governance quality, and Bad News on Disclosure Compliance", revies account study, pp.866-889.
- 14- Firth , M., P.Fung and O.Rui, (2007) "Ownership m Tow-Tier Board structure and the In formativeness of Earnings: Evidence from China", Journal accounting and Public policy, vol.26, pp.463-496.
- 15- Hassan, Omaina and Claire Marston, (2010), "Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature Review Article", Journal University West l London, Available at;  
<http://www.brunel.ac.ulc /about/acad/sss/dept/economies>.

- 16- Jensen, M.C. and Mackling W.H, (1979), "Theory of the firm: managerial Behavior , Agency Costs and Ownership structure", Journal of Financial Economies, vol.3, Issue 4, pp. 305-360.
- 17- Jensen, (1993), "The modern Industrial Revolution Exit, and the Failure of Internal Control". The Journal Finance, Vol. 25, Issue 3, pp.831-873.
- 18- Kao, Hui-Sung and Tzu-Han Wei. (2014) "The effect of IFRS, information Asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information" Asian Economic and Financial review, vol. 4, ISSU Z, pp.226-256.
- 19- Mensah, M., H. Nguen and S. Prattipati, (2006), Transparency in Financial statement: A Conceptual Framework from a User Perceptive"., Journal at American Academy of Business, Vol .9, pp. 47-55.
- 20- Michelin, Governance and Antonio Parbonetti, (2012), "The Effect of Corporate Governance on Sustainability Disclosure, journal of Management and Governance vol.16, Issue 3, pp.477-509 .
- 21- Norwani, Norlia MAT m zam Zuriyati M. and Ibrahim tam bay C., (2011) "Corporate Governance Failure and its Impaction on Financial reporting with in selected Companies" International journal of business and social Science, vol.2, Issue 21-November pp 205-2013.
- 22- Petra, S., (2007), "The effect of corporate Governance on the informativeness of Earnings", Economies of Governance, Issue 8. pp, 129-152.
- 23- Qin, Li Wen yao, (2010),. "Board Characteristics and accounting information Quality". Available at IEEE Explore.
- 24- Rostam, Vahab and Maholi Salehi,(2011),"Necessity for Reengineering the Qualitative characteristics of Financial Reporting Arrangment in the Reduction of Information Asymmetry: An Evidence of Iran". African Journal of Business management, vol. 5 Issue 8. pp.3274-3288.
- 25- Salteh, Heida M., Young Bedaver N. and hadi Khoshbakht (2011), "Evaluating the Relationship between Corporate Governance and Voluntary Disclosure in level Automotive and manufacturing in duytries, Basic metals and food and Pharmaceutical product, Business and Management Review, vol.1, Issue 10, December, pp .46-57.
- 26- Schleicher, T.K .Hussainey and M. walker, (2007), Loss Firms Annual Report Narrative and share price Anticipation of Earning", The British Accounting Review, vol. 39. issue 2, June, pp. 135-171.
- 27- Setayesh, M.H and M.Kazem nejad,(2012) "Effective factors on Disclosure Quality Firms listed in Tehran Stock Exchange" Journal Accounting Advance, vol.4, Issue, spring and Summer, pp.80-10.
- 28- Shuli, Ingrid, (2011), "Earning management and the Quality of the Financial Reporting". Economic and Business, vol. 8. Issue 2, pp. 45-48.

## الملحق

مؤشر شفافية والإفصاح ومتوسط أهميته من وجهة نظر المستثمرين والمحللين الماليين.

المتوسط	البند	المحور
3.12	1- شرح موجز عن تاريخ الشركة ومحل ادارتها والقانون الذي يحكمها وطبيعة النشاط وتخصصها وأهدافها الرئيسية.	المحور الأول: معلومات عن الشركة
3.18	2- بيان اسماء الشركات التي لا تقل استثمارات الشركة فيها عن 10% من قيمة رأس المال لتلك الشركات وأهم نشاطاتها وتخصصاتها.	
3.26	3- توضيح النشاطات والتوسعات الجديدة التي حدثت خلال السنة.	
3.01	4- شرح وتوضيح مدى تحقيق أهداف الشركة الموصوفة في العقد أو القانون او في دراسات الجدوى الاقتصادية.	
3.35	5- نسبة استغلال الطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة للشركة في سد الطلب على منتجاتها	
3.53	6- نسبة ومديات النمو والتطور في الانتاج مقارنة مع السنة او السنوات السابقة أو بسنة أساس معينة.	
3.04	7- كلف ونسب الهدر والضياع والتلف في المواد والمتاحة ومقارنتها مع السنة او السنوات السابقة وبيان أسبابها.	
2.53	8- حجم الاستيرادات والصادرات التي تقوم بها الشركة مباشرة على ان يشمل ذلك السلع والخدمات ومحللة حسب الأنواع الرئيسية.	
3.11	9- بيان مجموع المبالغ المنفقة على البحث والتطوير وتقييم آثارها المتحققة والمتوقعة.	
4.5	10- تحليل ربحية الشركة ومصادرها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها مع بيان مبالغ الأرباح والخسائر غير الاعتيادية.	
3.23	11- التدابير والاجراءات المتخذة من قبل الشركة للحفاظ على سلامة البيئة.	
3.12	12- توضيح التبرعات والاعانات التي تقدمها الشركة للجمعيات والمنظمات الخيرية او للشركات الاخرى في القطاع العام للمساهمة في دعمها واستمرارها.	
3.04	بيان مجموع المبالغ المنفقة على الاحتفالات والمناسبات الوطنية والدينية وكلف تدريب الطلبة لديها.	
3.23	متوسط المحور الأول	
2.04	1- اسم رئيس مجلس الادارة ونسبة ملكيته في راس مال الشركة.	المحور الثاني: معلومات عن مجلس الادارة
2.16	2- التحصيل الدراسي والخبرة الوظيفية لرئيس مجلس الادارة.	
2.14	3- اسماء اعضاء مجلس الادارة ونسبة ملكيتهم في راس مال الشركة.	
2.24	4- الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الادارة.	
2.29	5- اعضاء مجلس الادارة من غير المديرين التنفيذيين.	
2.02	6- اللجان التابعة لمجلس الادارة.	
2.41	7- مكافآت اعضاء مجلس الادارة.	
2.32	8- خطط واستراتيجية مجلس الادارة.	
2.35	9- مكافآت اعضاء مجلس الادارة من غير المديرين التنفيذيين.	
2.04	10- اسماء اعضاء مجلس الادارة من غير المديرين التنفيذيين	
2.61	11- عدد الاسهم التي يمنحها اعضاء مجلس الادارة من غير المديرين التنفيذيين.	
2.12	12- التصريح عن اي منافع او مصالح لأعضاء مجلس الادارة او لشركاتهم أو لذويهم الى حد الدرجة الثانية في كافة مجالات التعامل والتعاقد مع الشركة بما فيها عمليات البيع والشراء.	

2.23	متوسط المحور الثاني	
3.42	1- عدد الاسهم المصرح بها والأسهم المصدرة.	المحور الثالث: المعلومات عن الهيكل التمويلي للشركة
3.81	2- انواع المستثمرين في الشركة ونسبة كل منهم في راس مال الشركة.	
3.62	3- القيمة الاسمية للسهم وقيمة الاصدار والقيمة السوقية.	
3.54	4- اسماء كبار المستثمرين في الشركة ونسبة ملكيتهم.	
3.56	5- افصح عن حركة تداول أسهم الشركة في السوق المالي	
3.75	6- فصل وابرار مصادر التمويل قصيرة الاجل.	
3.66	7- ابراز الالتزامات المضمونة برهن.	
3.83	8- جدول بالمصادر التمويل الخارجية طويلة الاجل وفوائدها للسنوات القادمة واجال استحقاقها.	
3.42	9- توضيح بالمنح الرأسمالية التي تحصل عليها الشركة ومصادرهما وحاجة استخدامها.	
3.42	10- جدول بالاحتياطات والأرباح غير الموزعة.	
3.01	11- توضيح التزامات الشركة المحتملة والشرطية.	
3.55	متوسط المحور الثالث	
2.16	1- التقارير المالية المرحلية.	المحور الرابع: معلومات عن السياسات المحاسبية
3.17	2- السياسات المحاسبية المطبقة.	
3.38	3- المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.	
3.38	4- المعايير المحاسبية المحلية المعتمدة.	
3.29	5- طرق تقييم الموجودات الثابتة والمتداولة عدا المخزون.	
3.13	6- طرق تقييم المخزون.	
3.03	7- طرق تقييم الانخفاض في الموجودات.	
3.11	8- القوائم المالية الموحدة في حالة وجود شركات تابعة.	
3.08	متوسط المحور الرابع	
4.98	1- تبويب الموجودات في قائمة المركز المالي الى المتداولة وثابتة.	المحور الخامس: المعلومات عن الموجودات
4.97	2- ابراز الموجودات في مجموعات حسب طبيعتها.	
3.93	3- ابراز الاستثمارات المالية الطويلة الاجل وطريقة المتبعة في معالجة الايرادات المتحققة منها.	
4.95	4- ابراز الموجودات في مجموعات حسب طبيعتها ومقدار مجمع اندثارها.	
4.84	5- ابراز الموجودات غير الملموسة.	
4.96	6- توضيح الموجودات التي حصلت عليها الشركة مقابل اصدار أسهم	
4.94	7- الطريقة المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	
4.97	8- عقود البيع بالتقسيط.	
4.97	9- ابراز الموجودات الثابتة المستأجرة من الغير وكلفة مدة الايجار.	
4.96	10- المصاريف الرأسمالية للشركة خلال السنة.	
4.95	متوسط المحور الخامس	
4.75	1- نتائج النشاط الجاري	المحور السادس: المعلومات الخاصة نتيجة النشاط التشغيلي
4.6	2- نتائج النشاط غير جاري مع تفسيرها وتوضيح مصادرها.	
4.85	3- ابراز صافي المبيعات من الأنشطة الانتاجية والتجارية والخدمية.	
4.7	4- ابراز كلفة الانتاج وخدمات الانتاج وتكاليف البيع والتسويق الادارية	
4.6	5- ابراز البنود الاستثنائية من الارباح والخسائر.	
4.05	6- ابراز الاعانات والمساعدات التي حصلت عليها الشركة.	
4.35	7- ابراز الفوائد وايجارات الاراضي والضرائب والرسوم.	

4.5	8- معلومات عن تغير في الطرق والسياسات المحاسبية وأثرها على نتيجة النشاط.	
4.7	9- مجمل الربح والفائض القابل للتوزيع.	
4.75	10- نصيب السهم من الأرباح المتحققة ونسبة النمو فيه.	
4.7	11- ملخص تاريخي لتطوير إيرادات النشاط الجاري للشركة.	
4.65	12- ملخص تاريخي لتطوير كلفة النشاط.	
4.75	13- توزيعات الأرباح ونسبة النمو فيها.	
4.2	14- الأخطاء المحاسبية التي حدثت في السنوات السابقة وأثرها على نتيجة النشاط أو الأرباح المحتجزة.	
4.05	15- الخسائر الناتجة عن أسعار التحويل الخارجي والخسائر الناتجة عن الالتزامات الخاصة بشراء الموجودات الثابتة.	
4.55	متوسط المحور السادس	
2.16	1- الموازنات التخطيطية لمبيعات وتكاليف السنة القادمة.	المحور السابع: المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة
2.18	2- الموازنات التخطيطية للنفقات الرأسمالية للسنة القادمة.	
1.95	3- نسبة النمو المتوقعة في الأرباح الموزعة للسنة القادمة.	
1.95	4- التنبؤ بنصيب السهم من الأرباح للسنة القادمة.	
2.05	متوسط المحور السابع	
2.81	1- نسبة فرصة النجاح في الولوج ببضاعة جديدة أو الدخول منافسة تسويقية جديدة.	المحور الثامن: معلومات عن الفرص والتهديدات والمنافسة
2.63	2- أسماء المنافسين عددهم	
2.95	3- الحصة السوقية للشركة في سوق المنافسة.	
3.04	4- الميزة التنافسية للشركة داخل القطاع الذي ينتمي إليه	
2.73	5- نسبة احتمال انخفاض مبيعات الشركة للفترة القادمة.	
2.62	6- نسبة تعرض الشركة لمخاطر السيولة.	
2.47	7- الفرص والاضطراب الناتجة عن التغير في هيكل الصناعة	
2.51	8- حزمة الحوافز التسويقية لكسب زبائن جدد.	
2.49	9- استراتيجية الشركة في المحافظة على الزبائن.	
2.57	10- خطط الشركة في تقديم منتجات جديدة.	
2.68	متوسط المحور الثامن	
2.64	1- جدول توزيع العاملين في الشركة بحسب تأهيلهم العلمي وخبرتهم الوظيفية.	المحور التاسع: معلومات عن العاملين
2.61	2- توضيح المكافآت والحوافز المادية الممنوحة للعاملين.	
2.51	3- جدول بالدورات التدريبية والتأهيلية للعاملين وخطط الإدارة المستقبلية بهذا الشأن.	
2.46	4- مبادرات الإبداع والتميز للعاملين في الشركة.	
2.55	متوسط المحور التاسع	
2.76	1- اسم مكتب التدقيق وصاحبه.	المحور العاشر: المعلومات عن مكتب التدقيق
2.94	2- المبلغ المدفوع لمكتب التدقيق	
2.83	3- حجم مكتب التدقيق وسنوات الخبرة	
2.95	4- الخدمات الأخرى التي يقدمها مكتب التدقيق.	
2.74	5- ترتيب مكتب التدقيق بالقياس بالمكاتب الأخرى من حيث حجمه وكفاءة العاملين فيه وسنوات الخبرة.	
2.84	متوسط المحور العاشر	
3.175	متوسط المؤشر	